الهوامش والتعليقات

هوامش الفصل الأول :

(١)الجزيرة فى ٢٢ شعبان ١٤٠٢هـ - ١٤ يونيو ١٩٨٢م .

(٢) محمد بن عبد الله الأنصارى الاحسائى : تحفة المستفيد بتاريخ الأحساء فى القديم والجديد ، ص ص ٢٢٠-٢٢٦ .

(٣) د. أمين ساعاتى : التطورات السياسية فى المملكة العربية السعودية ص ١٩٦ .

(٤) للتفاصيل أنظر : محمد المنيع وعبد الرحمن السبيت : السياسة الثقافية فى المملكة العربية السعودية ص ص ١٨-٢٢ .

(٥) تسمى جامعة الملك سعود حاليا . علما بأنه يوجد فى المملكة الآن ثمانى جامعات هى جامعة الملك سعود ، وجامعة الإمام محمد بن سعود فى الرياض ، وجامعة الملك عبد العزيز فى جدة . وجامعه أم القرى فى مكه المكرمة ، والجامعة الإسلامية فى المدينة المنورة ، وجامعة الملك فيصل فى الأحساء ، وجامعة البترول والمعادن فى الظهران ، وجامعة الملك خالد بأبها للتفاصيل أنظر . وزارة التعليم العالى : التعليم العالى فى المملكة العربية السعودية ، تقرير دورى ١٤٠٣-١٩٨٣ .

(٦) المنيع والسبيت : مرجع سابق ص ٤٩ .

(٧) المنيع والسبيت : مرجع سابق ص ٢٣ .

(٨) وجيه مزبودى : موعد مع الغد ص ١٢ .

(٩) د. أمين ساعاتى : المرجع السابق ص ١٩٦ .

(١٠) وجيه مزبودى : المرجع السابق ص ١٢ .

(١١) د. مصطفى النحاس جبر : آل سعود فى الجزيرة العربية ص ١٦٨ .

(١٢) وجيه مزبودى : المرجع السابق ص ١٢-١٣ .

هوامش الفصل الثانى :

(١٣) مصطفى النحاس : مرجع سابق ص ١٦٩ .

(١٤) للتفاصيل أنظر : الهيئة الملكية للجبيل وينبع ، الإدارة العامة لمشروع الجبيل - مدينة الجبيل الصناعية (حقائق) .

(١٥) اليمامة فى ٢ رمضان ١٤٠٢هـ/٢٣ يونيو ١٩٨٢ .

(١٦) وجيه مزبودى : المرجع السابق ص ١٤ .

(١٧) اليمامة : فى ٢ رمضان ١٤٠٢هـ / ٢٣ يونيو ١٩٨٢ .

(١٨) وجيه مزبودى : المرجع السابق ص ١٣ .

(١٩) لتفاصيل ذلك أنظر د. أمين ساعاتى : المرجع السابق ص ١٩٥ .

(٢٠) المجلة العربية : العدد ١٢٨ فى ٥/٩/١٤٠٨ هـ .

(٢١) مزبودى : مرجع سابق ص ٢٠ .

(٢٢) أخبار العالم الإسلامى : فى ٢٢ شعبان ١٤٠٧هـ .

(٢٣) للمزيد من التفاصيل أنظر . البنك الإسلامى للتنمية : مشروع المملكة العربية السعودية للإفادة من لحوم الهدى والأضاحى ص ١ .

هوامش الفصل الثالث :

(٢٤) محمد عنان : السعودية وهموم العرب خلال نصف قرن ١٩٢٣-١٩٧٨ ، ص ص ١٢٢-١٢٣ .

(٢٥) د. امين سعيد : مرجع سابق ص ١١٢ .

(٢٦) وجيه مزبودى : مرجع سابق ص ٥٦-٥٧ .

(٢٧) مصطفى النحاس : مرجع سابق ص ١٧٢ .

(٢٨) اليمامة : العدد ٩٨٩ فى الأربعاء أول جمادى الآخر ١٤٠٨هـ ، ٢٠ يناير ١٩٨٨ ص ٢٨ .

(٢٩) الشرق : العدد ٤٥٠ فى ١٥ شعبان ١٤٠٨هـ / ٢ أبريل ١٩٨٨ ص ١٤ .

(٣٠) عبد المنعم الجميعى : دراسات فى تاريخ العالم العربى الحديث والمعاصر ، القاهرة ١٤١٢هـ / ١٩٩٩م ص ٧٦ .

(٣١) أخبار العالم الإسلامى : العدد ١١٤٤ فى ١٥ ربيع الثانى ١٤١٠هـ/ ١٣ نوفمبر ١٩٨٩م .

(٣٢) الرياض : ١١ ربيع الأول ١٤١٠هـ / ١٠ أكتوبر ١٩٨٩م .

(٣٣) الرياض : ٢٥ ربيع الأول ١٤١٠هـ / ٢٤ أكتوبر ١٩٨٩م .

(٣٤) الطليعة ، ديسمبر ١٩٧٥ ص ١٥٥ .

(٣٥) مصطفى النحاس : مرجع سابق .

(٣٦) حديث خادم الحرمين الشريفين إلى المواطنين من قصر السلام بجدة فى الاثنين ٩ جمادى الأولى ١٤١١هـ / ٢٦ نوفمبر ١٩٩٠ .

(٣٧) حديث خادم الحرمين سابق الذكر .

(٣٨) الرابطة : العدد ٣٠٧ فى صفر ١٤١١هـ / سبتمبر ١٩٩٠ حديث للأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية السعودى .

(٣٩) بيان الأزهر الشريف إلى الأمة العربية والإسلامية في ١٩٩٠/٨/٢١ .

(٤٠) وثيقة المؤتمر الإسلامى بمكة المكرمة فى ١٩٩٠/٩/١٢ .

(٤١) الرابطة : العدد ٣٠٧ السنة ٢٩ صفر ١٤١١هـ سبتمبر ١٩٩٠م ص ١٣ .

(٤٢) قرارات القمة العربية الطارئة فى الجمعة ١٠ من أغسطس ١٩٩٠ .

(٤٣) تصريح للرئيس مبارك فى ١٧ من أغسطس ١٩٩٠ .

(٤٤) تصريح الأمين العام للأمم المتحدة فى ٨ من أغسطس ١٩٩٠ .

(٤٥) الأهرام فى ١٩٩٠/١٠/١١ مقال للأستاذ لطفى الخولى تحت عنوان "الدولة المفتاح فى أزمة الخليج .

(٤٦) جريمة غزو العراق للكويت – أحداث ووثائق القاهرة / المركز الإعلامى الكويتى تحت عنوان أحداث "الأحد ٣٠ سبتمبر ١٩٩٠ .

(٤٧) من حديث لخادم الحرمين الشريفين فى ٢٨ أغسطس ١٩٩٠ .

(٤٨) الفيصل : العدد ١٣٢ فى جمادى الآخرة ١٤٠٨هـ / فبراير ١٩٨٨ .

(٤٩) وجيه مزبودى : مرجع سابق ص ٦٨ .

(٥٠) أخبار العالم الإسلامى : الاثنين ١١ جمادى الآخرة ١٤٠٧هـ الموافق ٩ فبراير ١٩٨٧ .

(٥١) عنان : مرجع سابق ص ١٢٢-١٢٣ .

(٥٢) من حديث خادم الحرمين الشريفين لصحيفة الأهرام القاهرية فى جمادى الأولى ١٤٠٨هـ .

الملاحق

خطاب خادم الحرمين الشريفين

وجه خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود ـــ يحفظه الله ـــ بمناسبة صدور النظام الأساسي للحكم ونظام مجلس الشورى ونظام المناطق ـــ لإخوانه وأبنائه المواطنين الكلمة الكريمة التالية :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين . .

أيها الأخوة المواطنون . .

إن الله إذا أراد بقوم خيراً هداهم إلى التي هي أقوم . .

ونعم الله علينا كثيرة لا تحصى . . ولا شك أن أعظم هذه النعم على الإطلاق هي نعمة الإسلام فهو الدين الذي إن تمسكنا به لن نضل أبداً، بل نهتدي ونسعد كما أخبر الله تعالى بذلك وكما أخبر رسوله عليه الصلاة والسلام . .

وحقائق التاريخ والواقع خير شاهد على ذلك . .

فقد سعد المسلمون بشريعة الإسلام حين حكموها في حياتهم وشؤونهم جميعاً . .

وفي التاريخ الحديث قامت الدولة السعودية الأولى منذ أكثر من قرنين ونصف، على الإسلام حينما تعاهد على ذلك رجلان صالحان مصلحان هما الإمام محمد بن سعود والشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمهما الله .

قامت هذه الدولة على منهاج واضح في السياسة والحكم والدعوة والاجتماع هذا المنهاج هو الإسلام . . عقيدة وشريعة . .

وبقيام هذه الدولة الصالحة سعد الناس في هذه البلاد حيث توفر لهم الأمن الوطيد واجتماع الكلمة فعاشوا أخوة متحابين متعاونين بعد طول خوف وفرقة . .

ولئن كانت العقيدة والشريعة هي الأصول الكلية التي نهضت عليها هذه الدولة فإن تطبيق هذه الأصول تمثل في التزام المنهج الإسلامي الصحيح في العقيدة والفقه والدعوة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وفي القضاء وفي العلاقة بين الحاكم والمحكوم . .

وبذلك كانت الدولة السعودية نموذجاً متميزاً في السياسة والحكم في التاريخ السياسي الحديث . .

ولقد استمر الأخذ بهذا المنهاج في المراحل التالية جميعاً حيث ثبت الحكام المتعاقبون على شريعة الإسلام وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء . .

ويستند هذا الثبات المستمر على منهج الإسلام إلى ثلاث حقائق هي :

حقيقة أن أساس المنهج الإسلامي ثابت لا يخضع للتغيير والتبديل قال الله تعالى ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾ .

وحقيقة وجوب الثبات على المنهج ﴿ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون﴾ . .

وحقيقة وفاء حكام هذه الدولة لإسلامهم في شتى الظروف والأحوال . .

واستمر الوفاء للإسلام ــ عقيدة وشريعة ــ في عهد الملك عبد العزيز ــ رحمه الله ــ حيث بنى المملكة العربية السعودية ووحدها على ذات النهج على الرغم من أنه واجه ظروفاً تاريخية صعبة وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهته في أثناء توحيد البلاد . .

فقد حرص الملك عبد العزيز على إنفاذ منهج الإسلام في الحكم والمجتمع مهما كانت الصعوبات والتحديات . .

ويتلخص هذا المنهج في إقامة المملكة العربية السعودية على الركائز التالية :

أولاً : عقيدة التوحيد التي تجعل الناس يخلصون العبادة لله وحده لا شريك له ويعيشون أعزة مكرمين

ثانياً : شريعة الإسلام التي تحفظ الحقوق والدماء وتنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم وتضبط التعامل بين أفراد المجتمع وتصون الأمن العام

ثالثاً : حمل الدعوة الإسلامية ونشرها حيث إن الدعوة إلى الله من أعظم وظائف الدولة الإسلامية وأهمها . .

رابعاً : إيجاد (بيئة عامة) صحية صالحة مجردة من المنكرات والانحرافات تعين الناس على الاستقامة والصلاح وهذه المهمة موطة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

خامساً : تحقيق (الوحدة) الإيمانية التي هي أساس الوحدة السياسة والاجتماعية والجغرافية . .

سادساً : الأخذ بأسباب التقدم وتحقيق (النهضة الشاملة) التي تيسر حياة الناس ومعاشهم وتراعي مصالحهم في ضوء هدي الإسلام ومقاييسه . .

سابعاً : تحقيق (الشورى) التي أمر الإسلام بها ومدح من يأخذ بها إذ جعلها من صفات المؤمنين . .

ثامناً: أن يظل الحرمان الشريفان مطهرين للطائفين والعاكفين والركع السجود ـ كما أرادهما الله ـ بعيدين عن كل ما يحول دون أداء الحج والعمرة والعبادة على الوجه الصحيح وأن تؤدي المملكة هذه المهمة . . قياماً بحق الله وخدمة الأمة الإسلامية . .

تاسعاً: الدفاع عن الدين والمقدسات . . الوطن والمواطنين والدولة . .

هذه هي الأصول الكبرى التي قامت عليها المملكة العربية السعودية . .

وقد استدعى تطور الحياة الحديثة أن ينبثق عن هذا المنهج أنظمة رئيسية في عهد الملك عبد العزيز . .

ونظراً لتطور الدولة وتكاثر واجباتها فقد أصدر الملك عبد العزيز ـ رحمه الله ـ في عام ١٣٧٣ هـ أمره بتأسيس مجلس الوزراء والذي يعمل الآن وفقاً لنظامه الصادر في عام ١٣٧٣ هـ. وما طرأ عليه من تعديلات.

لقد استمر العمل بهذا المنهج حتى يومنا هذا بحمد الله وتوفيقه . .

ولذلك لم تعرف المملكة العربية السعودية ما يسمى (بالفراغ الدستوري) فمفهوم (الفراغ الدستوري) ـ من حيث النص ـ هو ألا تكون لدى الدولة مبادىء موجهة وقواعد ملزمة ولا أصول مرجعية في مجال التشريع وتنظيم العلاقات . .

إن المملكة العربية السعودية لم تشهد هذه الظاهرة في تاريخها كله لأنها طوال مسيرتها تحكم بموجب مبادىء موجهة وقواعد ملزمة وأصول واضحة يرجع إليها الحكام والقضاة والعلماء وسائر العاملين في الدولة.

وكافة أجهزة الدولة تسير في الوقت الراهن وفق أنظمة منبثقة من شريعة الإسلام ومضبوطة بضوابطها . .

ومن هنا فإن إصدارنا اليوم للأنظمة التالية:

النظام الأساسي للحكم . .

ونظام مجلس الشورى . .

ونظام المناطق . .

بصيغ جديدة لم يأت من فراغ . .

إن هذه الأنظمة الثلاثة إنما هي توثيق لشيء قائم وصياغة لأمر واقع معمول به.

وستكون هذه الأنظمة خاضعة للتقويم والتطوير حسب ما تقتضيه ظروف المملكة ومصالحها . .

والأنظمة الثلاثة صيغت على هدي من الشريعة الإسلامية معبرة عن تقاليدنا الأصيلة وأعرافنا القويمة وعاداتنا الحسنة . .

أيها المواطنون . .

إن عماد النظام الأساسي ومصدره هو . . الشريعة الإسلامية حيث اهتدى هذا النظام بشريعة الإسلام في تحديد طبيعة الدولة ومقاصدها ومسئولياتها وتحديد العلاقة بين الحاكم والمحكوم التي تقوم على الإخوة والتناصح والموالاة والتعاون .

إن العلاقة بين المواطنين وولاة أمرهم في هذه البلاد قامت على أسس راسخة وتقاليد عريقة من الحب والتراحم والعدل والاحترام المتبادل والولاء النابع من قناعات حرة عميقة الجذور في وجدان أبناء هذه البلاد عبر الأجيال المتعاقبة . فلا فرق بين حاكم ومحكوم فالكل سواسية أمام شرع الله والكل سواسية في حب هذ الوطن والحرص على سلامته ووحدته وعزته وتقدمه . وولي الأمر له حقوق وعليه واجبات . . والعلاقة بين الحاكم والمحكوم محكومة أولاً وأخيراً بشرع الله كما جاء في كتابه الكريم وسنة نبيه ﷺ .

والنظام الأساسي للحكم استلهم هذه المبادىء وهدف إلى تعميقها في العلاقة بين الحاكم والمحكوم مع الالتزام بكل ما جاء به ديننا الحنيف في هذا الصدد .

أما نظام مجلس الشورى فإنه يقوم على أساس الإسلام بموجب اسمه ومحتواه ، استجابة لقول الله عز وجل . . «والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون»

وقوله جل شأنه . . «فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين» .

ولقد ذكرنا من قبل في مناسبات كثيرة أن البلاد شهدت قيام مجلس الشورى منذ وقت طويل . وخلال هذه المدة استمرت الشورى في البلاد بصيغ متعددة متنوعة . فقد دأب حكام المملكة على استشارة العلماء وأهل الرأي كلما دعت الحاجة إلى ذلك .

والنظام الجديد لمجلس الشورى إنما هو تحديث وتطوير لما هو قائم عن طريق تعزيز أطر المجلس ووسائله وأساليبه بمزيد من الكفاية والتنظيم والحيوية من أجل تحقيق الأهداف المرجوة منه .

إن الكفايات التي سيضمها هذا المجلس ستختار بعناية بحيث تكون قادرة على الإسهام في تطور المملكة العربية السعودية ونهضتها واضعة في اعتبارها المصلحة العامة للوطن والمواطنين .

ولئن كان مجلس الشورى سينهض ـ بعون الله ـ بالشورى العامة على مستوى الدولة فإنه لا ينبغي أن نغفل عن الشورى السائدة الآن في أجهزة الدولة من خلال المجالس واللجان المتخصصة بل ينبغي على هذه الأطر أن تنشط حتى يتكامل عملها مع مجلس الشورى العام.

ولقد شهدت البلاد في الحقبة الأخيرة تطورات هائلة في مختلف المجالات، وقد اقتضى هذا التطور تجديداً في النظام الإداري العام للبلاد.

وتلبية لهذه الحاجة والمصلحة جاء نظام المناطق ليتيح مزيداً من النشاط المنظم من خلال وثبة إدارية مناسبة، ولرفع مستوى الحكم الإداري في مناطق المملكة.

أيها المواطنون..

لقد تم وضع هذه الأنظمة بعد دراسة دقيقة ومتأنية من قبل نخبة من أهل العلم والرأي والخبرة.. وأخذ بعين الاعتبار وضع المملكة المتميز على الصعيد الإسلامي وتقاليدها وعاداتها وظروفها الاجتماعية والثقافية والحضارية ومن ثم فقد جاءت هذه الأنظمة نابعة من واقعنا مراعية لتقاليدنا وعاداتنا وملتزمة بديننا الحنيف.

إننا لواثقون من أن هذه الأنظمة ستكون بحول الله عوناً للدولة في تحقيق كل ما يهم المواطن السعودي من خير وتقدم لوطنه وأمته العربية والإسلامية.

إن المواطن السعودي هو الركيزة الأساسية لنهضة وطنه وتنميته ولن ندخر وسعاً فيما يحقق له السعادة والطمأنينة.

وإن العالم الذي يتابع تطور هذه البلاد وتقدمها ليظر بتقدير بالغ لما تسير عليه من سياسة داخلية تحرص على أمن المواطن واستقراره، وسياسة خارجية متزنة تحرص على إقامة العلاقات مع الدول والإسهام فيما يثبت دعائم السلام في هذا العالم.

إن المملكة العربية السعودية هي مهبط مقدسات المسلمين ومكان حجهم وعمرتهم وزيارتهم، ولها مكانة خاصة في نفوس كل المسلمين وقد أكرم الله هذه الدولة بخدمة الحرمين الشريفين وتيسير سبل الحج والعمرة وزيارة مسجد رسول الله ﷺ.

لقد بذلنا كل ما نستطيع في سبيل توسعة الحرمين الشريفين وتطوير المشاعر المقدسة وقدمت الدولة ما في وسعها من خدمات لقاصدي الأماكن المقدسة.

وإذ نحمد الله على ذلك نسأله المزيد من فضله ومتابعة خدمة هذه الأماكن وخدمة المسلمين والتعاون معهم في كل مكان

لقد التزمت المملكة العربية السعودية في مختلف مراحلها منهج الإسلام حكماً وقضاء ودعوة وتعليماً.. أمراً بالمعروف ونهياً عن المنكر.. وأداء لشعائر الله.

التزم الولاة بذلك والتزمه المسؤولون في الدولة والتزمه الشعب في تعامله وحياته .

فالإسلام هو منهج الحياة ولا تفريط فيما جاء في كتاب الله وثبت عن رسوله أو أجمع عليه المسلمون .

إن دستورنا في المملكة العربية السعودية هو كتاب الله الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه وسنة رسوله ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى .

وما اختلفنا فيه من شيء رددناه إليهما وهما الحاكمان على كل ما تصدره الدولة من أنظمة .

وقد كان الحكام والعلماء في المملكة العربية السعودية ولا يزالون متآزرين متعاونين ، وكان الشعب ولا يزال ملتفاً حول قيادته متعاوناً معها مطيعاً لها بموجب البيعة الشرعية التي تتم بين الحاكم والمحكوم .

والحاكم يقوم بالتزاماته تجاه تطبيق الشريعة وإقامة العدل بين الناس وإعطاء كل ذي حق حقه

وبذلك سعد المجتمع بالأمن والاستقرار ورغد العيش .

إن المملكة في حاضرها كما هي في ماضيها ملتزمة بشرع الله تطبقه بكل حرص وحزم في جميع شؤونها الداخلية والخارجية وسوف تظل بحول الله وقوته ملتزمة بذلك حريصة عليه أشد الحرص

إنا ثابتون بحول الله وقوته على الإسلام ، تتواصى بذلك جيلاً بعد جيل وحاكماً بعد حاكم لا يضرنا من خالفنا حتى يأتي وعد الله .

وإنا لا نعلق باباً دون المنجزات الحضارية النافعة لكي نستفيد منها بما لا يؤثر على ثوابتنا وهويتنا

إن المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية يهمها ما يهم العرب والمسلمين وتحرص على تضامنهم وجمع كلمتهم وتسهم بكل طاقاتها فيما يعود عليهم بالخير.

وقد أثبتت الأحداث والوقائع صدق مواقفها ووفاءها بالتزاماتها تجاه أمتها العربية والإسلامية والتزاماتها الدولية الأخرى

أيها المواطنون

سنمضي بعون الله على منهجنا الإسلامي متعاونين مع كل من يريد الخير للإسلام والمسلمين حريصين على التمكين لدين الإسلام ودعوته وتقدم هذه البلاد وسعادة شعبها سائلين الله تعالى لشعبنا وأمتنا العربية والإسلامية كل خير وصلاح وتقدم ورخاء وسعادة .

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

النظام الأساسي للحكم

● أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود أمراً ملكياً بالنظام الأساسي للحكم فيما يلي نصه . .

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم أ/ ٩٠

التاريخ ٢٧/ ٨/ ١٤١٢هـ

بعون الله تعالى :

نحن فهد بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بناء على ما تقتضيه المصلحة العامة ونظراً لتطور الدولة في مختلف المجالات ورغبة في تحقيق الأهداف التي نسعى إليها .

أمرنا بما هو آت/

أولاً . إصدار النظام الأساسي للحكم بالصيغة المرفقة بهذا .

ثانياً : يستمر العمل بكل الأنظمة والأوامر والقرارات المعمول بها عند نفاذ هذا النظام حتى تعدل بما يتفق معه

ثالثاً ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره

بسم الله الرحمن الرحيم

النظام الأساسي للحكم

الباب الأول

المبادىء العامة

المادة الأولى

المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية ذات سيادة تامة دينها الإسلام ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ . ولغتها هي اللغة العربية . . وعاصمتها مدينة الرياض .

المادة الثانية

عيدا الدولة . هما عيدا الفطر والأضحى . . وتقويمها هو التقويم الهجري

المادة الثالثة

يكون علم الدولة كما يلي/

أ ـ لونه أخضر

ب ـ عرضه يساوي ثلثي طوله .

ج ـ تتوسطه كلمة «لا إله إلا الله محمد رسول الله» تحتها سيف مسلول . . ولا ينكس العلم أبداً .

ويبين النظام الأحكام المتعلقة به .

المادة الرابعة

شعار الدولة سيفان متقاطعان . . ونخلة وسط فراغهما الأعلى . . ويحدد النظام نشيد الدولة وأوسمتها .

الباب الثاني

نظام الحكم

المادة الخامسة

أ ـ نظام الحكم في المملكة العربية السعودية . . ملكي .

ب ـ يكون الحكم في أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود وأبناء الأبناء . . ويبايع الأصلح منهم للحكم على كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ .

ج ـ يختار الملك ولي العهد . ويعفيه بأمر ملكي

د ـ يكون ولي العهد متفرغاً لولاية العهد وما يكلفه به الملك من أعمال

هـ ـ يتولى ولي العهد سلطات الملك عند وفاته حتى تتم البيعة .

المادة السادسة

يبايع المواطنون الملك على كتاب الله تعالى وسنة رسوله وعلى السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره

المادة السابعة

يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله تعالى وسنة رسوله . . وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة

المادة الثامنة

يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الإسلامية

الباب الثالث

مقومات المجتمع السعودي

المادة التاسعة

الأسرة هي نواة المجتمع السعودي . . ويربى أفرادها على أساس العقيدة الإسلامية وما تقتضيه من الولاء والطاعة لله ولرسوله ولأولي الأمر . . واحترام النظام وتنفيذه وحب الوطن والاعتزاز به وبتاريخه المجيد .

المادة العاشرة

تحرص الدولة على توثيق أواصر الأسرة والحفاظ على قيمها العربية والإسلامية ورعاية جميع أفرادها وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم .

المادة الحادية عشرة

يقوم المجتمع السعودي على أساس من اعتصام أفراده بحبل الله وتعاونهم على البر والتقوى والتكافل فيما بينهم وعدم تفرقهم .

المادة الثانية عشرة

تعزيز الوحدة الوطنية واجب وتمنع الدولة كل ما يؤدي للفرقة والفتنة والانقسام .

المادة الثالثة عشرة

يهدف التعليم إلى غرس العقيدة الإسلامية في نفوس النشء وإكسابهم المعارف والمهارات وتهيئتهم ليكونوا أعضاء نافعين في بناء مجتمعهم محبين لوطنهم معتزين بتاريخه .

الباب الرابع

المبادىء الاقتصادية

المادة الرابعة عشرة

جميع الثروات التي أودعها الله في باطن الأرض أو في ظاهرها أو في المياه الإقليمية أو في النطاق البري والبحري الذي يمتد إليه اختصاص الدولة وجميع موارد تلك الثروات ملك للدولة وفقاً لما يبينه النظام

ويبين النظام وسائل استغلال هذه الثروات وحمايتها وتنميتها لما فيه مصلحة الدولة وأمنها واقتصادها

المادة الخامسة عشرة

لا يجوز منح امتياز أو استثمار مورد من موارد البلاد العامة إلا بموجب نظام.

المادة السادسة عشرة

للأموال العامة حرمتها وعلى الدولة حمايتها وعلى المواطنين والمقيمين المحافظة عليها.

المادة السابعة عشرة

الملكية ورأس المال والعمل مقومات أساسية في الكيان الاقتصادي والاجتماعي للمملكة وهي حقوق خاصة تؤدي وظيفة اجتماعية وفق الشريعة الإسلامية.

المادة الثامنة عشرة

تكفل الدولة حرية الملكية الخاصة وحرمتها.. ولا ينزع من أحد ملكه إلا للمصلحة العامة على أن يعوض المالك تعويضاً عادلاً.

المادة التاسعة عشرة

تحظر المصادرة العامة للأموال ولا تكون عقوبة المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي.

المادة العشرون

لا تفرض الضرائب والرسوم إلا عند الحاجة وعلى أساس من العدل. ولا يجوز فرضها أو تعديلها أو إلغاؤها أو الإعفاء منها إلا بموجب النظام.

المادة الحادية والعشرون

تجبى الزكاة وتنفق في مصارفها الشرعية

المادة الثانية والعشرون

يتم تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفق خطة علمية عادلة

الباب الخامس

الحقوق والواجبات

المادة الثالثة والعشرون

تحمي الدولة عقيدة الإسلام.. وتطبق شريعته وتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر وتقوم بواجب الدعوة إلى الله

المادة الرابعة والعشرون

تقوم الدولة بإعمار الحرمين الشريفين وخدمتهما. وتوفر الأمن والرعاية لقاصديهما بما يمكن من أداء الحج والعمرة والزيارة بيسر وطمأنينة

المادة الخامسة والعشرون

تحرص الدولة على تحقيق آمال الأمة العربية والإسلامية في التضامن وتوحيد الكلمة . . وعلى تقوية علاقتها بالدول الصديقة .

المادة السادسة والعشرون

تحمي الدولة حقوق الإنسان . . وفق الشريعة الإسلامية .

المادة السابعة والعشرون

تكفل الدولة حق المواطن وأسرته في حالة الطوارىء والمرض والعجز والشيخوخة وتدعم نظام الضمان الاجتماعي وتشجع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية .

المادة الثامنة والعشرون

تيسر الدولة مجالات العمل لكل قادر عليه . . وتسن الأنظمة التي تحمي العامل وصاحب العمل .

المادة التاسعة والعشرون

ترعى الدولة العلوم والآداب والثقافة . . وتعني بتشجيع البحث العلمي وتصون التراث الإسلامي والعربي وتسهم في الحضارة العربية والإسلامية والإنسانية .

المادة الثلاثون

توفر الدولة التعليم العام . وتلتزم بمكافحة الأمية

المادة الحادية والثلاثون

تعني الدولة بالصحة العامة . . وتوفر الرعاية الصحية لكل مواطن

المادة الثانية والثلاثون

تعمل الدولة على المحافظة على البيئة وحمايتها وتطويرها ومنع التلوث عنها .

المادة الثالثة والثلاثون

تنشيء الدولة القوات المسلحة وتجهزها من أجل الدفاع عن العقيدة والحرمين الشريفين والمجتمع والوطن .

المادة الرابعة والثلاثون

الدفاع عن العقيدة الإسلامية . والمجتمع والوطن واجب على كل مواطن ويبين النظام أحكام الخدمة العسكرية .

المادة الخامسة والثلاثون

يبين النظام أحكام الجنسية العربية السعودية.

المادة السادسة والثلاثون

توفر الدولة الأمن لجميع مواطنيها والمقيمين على إقليمها ولا يجوز تقييد تصرفات أحد أو توقيفه أو حبسه إلا بموجب أحكام النظام.

المادة السابعة والثلاثون

للمساكن حرمتها. ولا يجوز دخولها بغير أذن صاحبها ولا تفتيشها إلا في الحالات التي يبينها النظام.

المادة الثامنة والثلاثون

العقوبة شخصية ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على نص شرعي أو نص نظامي ولا عقاب إلا على الأعمال اللاحقة للعمل بالنص النظامي.

المادة التاسعة والثلاثون

تلتزم وسائل الإعلام والنشر وجميع وسائل التعبير بالكلمة الطيبة وبأنظمة الدولة.. وتسهم في تثقيف الأمة ودعم وحدتها ويحظر ما يؤدي إلى الفتنة أو الانقسام أو يمس بأمن الدولة وعلاقاتها العامة أو يسيء إلى كرامة الإنسان وحقوقه وتبين الأنظمة كيفية ذلك.

المادة الأربعون

المراسلات البرقية والبريدية والمخابرات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال مصونة ولا يجوز مصادرتها أو تأخيرها أو الاطلاع عليها أو الاستماع إليها إلا في الحالات التي يبينها النظام

المادة الحادية والأربعون

يلتزم المقيمون في المملكة العربية السعودية بأنظمتها وعليهم مراعاة قيم المجتمع السعودي واحترام تقاليده ومشاعره.

المادة الثانية والأربعون

تمنح الدولة حق اللجوء السياسي إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك وتحدد الأنظمة والاتفاقيات الدولية قواعد وإجراءات تسليم المجرمين العاديين.

المادة الثالثة والأربعون

مجلس الملك ومجلس ولي العهد مفتوحان لكل مواطن ولكل من له شكوى أو مظلمة ومن حق كل فرد مخاطبة السلطات العامة فيما يعرض له من الشؤون.

الباب السادس

سلطات الدولة

المادة الرابعة والأربعون

تتكون السلطات في الدولة من :

ـ السلطة القضائية . .

ـ السلطة التنفيذية . .

ـ السلطة التنظيمية . .

وتتعاون هذه السلطات في أداء وظائفها وفقاً لهذا النظام وغيره من الأنظمة والملك هو مرجع هذه السلطات .

المادة الخامسة والأربعون

مصدر الإفتاء في المملكة العربية السعودية كتاب الله تعالى . . وسنة رسوله ﷺ . . ويبين النظام ترتيب هيئة كبار العلماء وإدارة البحوث العلمية والإفتاء واختصاصاتها .

المادة السادسة والأربعون

القضاء سلطة مستقلة ولا سلطان على القضاة في قضائهم لغير سلطان الشريعة الإسلامية .

المادة السابعة والأربعون

حق التقاضي مكفول بالتساوي للمواطنين والمقيمين في المملكة ويبين النظام الإجراءات اللازمة لذلك

المادة الثامنة والأربعون

تطبق المحاكم على القضايا المعروضة أمامها أحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لما دل عليه الكتاب والسنة وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض مع الكتاب والسنة .

المادة التاسعة والأربعون

مع مراعاة ما ورد في المادة الثالثة والخمسين من هذا النظام تختص المحاكم في الفصل في جميع المنازعات والجرائم .

المادة الخمسون

الملك أو من ينيبه معنيون بتنفيذ الأحكام القضائية .

المادة الحادية والخمسون

يبين النظام تكوين المجلس الأعلى للقضاء واختصاصاته كما يبين ترتيب المحاكم واختصاصاتها .

المادة الثانية والخمسون

يتم تعيين القضاة وإنهاء خدمتهم بأمر ملكي . . بناء على اقتراح من المجلس الأعلى للقضاء وفقاً لما يبينه النظام .

المادة الثالثة والخمسون

يبين النظام ترتيب ديوان المظالم واختصاصاته .

المادة الرابعة والخمسون

يبين النظام ارتباط هيئة التحقيق والإدعاء العام وتنظيمها واختصاصاتها .

المادة الخامسة والخمسون

يقوم الملك بسياسة الأمة سياسة شرعية طبقاً لأحكام الإسلام ويشرف على تطبيق الشريعة الإسلامية والسياسة العامة للدولة وحماية البلاد والدفاع عنها .

المادة السادسة والخمسون

الملك هو رئيس مجلس الوزراء ويعاونه في أداء مهامه أعضاء مجلس الوزراء وذلك وفقاً لأحكام هذا النظام وغيره من الأنظمة ويبين نظام مجلس الوزراء صلاحيات المجلس فيما يتعلق بالشؤون الداخلية والخارجية وتنظيم الأجهزة الحكومية والتنسيق بينها . . كما يبين الشروط اللازم توافرها في الوزراء وصلاحياتهم وأسلوب مساءلتهم وكافة شؤونهم . . ويعدل نظام مجلس الوزراء واختصاصاته وفقاً لهذا النظام .

المادة السابعة والخمسون

أ ـــ يعين الملك نواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء الأعضاء بمجلس الوزراء ويعفيهم بأمر ملكي

ب ـــ يعتبر نواب رئيس مجلس الوزراء . . والوزراء الأعضاء بمجلس الوزراء مسؤولين بالتضامن أمام الملك عن تطبيق الشريعة الإسلامية والأنظمة والسياسة العامة للدولة

ج ـ للملك حل مجلس الوزراء وإعادة تكوينه

المادة الثامنة والخمسون

يعين الملك من في مرتبة الوزراء ونواب الوزراء . ومن في المرتبة الممتازة ويعفيهم من مناصبهم بأمر ملكي وذلك وفقاً لما يبينه النظام .

ويعتبر الوزراء ورؤساء المصالح المستقلة مسؤولين أمام رئيس مجلس الوزراء عن الوزارات والمصالح التي يرأسونها

المادة التاسعة والخمسون

يبين النظام أحكام الخدمة المدنية . . بما في ذلك المرتبات والمكافآت والتعويضات والمزايا والمعاشات التقاعدية .

المادة الستون

الملك هو القائد الأعلى لكافة القوات العسكرية وهو الذي يعين الضباط وينهي خدماتهم وفقاً للنظام .

المادة الحادية والستون

يعلن الملك حالة الطوارىء والتعبئة العامة والحرب ويبين النظام أحكام ذلك .

المادة الثانية والستون

للملك إذا نشأ خطر يهدد سلامة المملكة أو وحدة أراضيها أو أمن شعبها ومصالحه أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء مهامها أن يتخذ من الإجراءات السريعة ما يكفل مواجهة هذا الخطر وإذا رأى الملك أن يكون هذه الإجراءات صفة الاستمرار فيتخذ بشأنها ما يلزم نظاماً .

المادة الثالثة والستون

يستقبل الملك ملوك الدول ورؤساءها ويعين ممثليه لدى الدول . . ويقبل اعتماد ممثلي الدول لديه .

المادة الرابعة والستون

يمنح الملك الأوسمة وذلك على الوجه المبين بالنظام .

المادة الخامسة والستون

للملك تفويض بعض الصلاحيات لولي العهد بأمر ملكي

المادة السادسة والستون

يصدر الملك في حالة سفره إلى خارج المملكة أمراً ملكياً بإنابة ولي العهد في إدارة شؤون الدولة ورعاية مصالح الشعب . . وذلك على الوجه المبين بالأمر الملكي .

المادة السابعة والستون

تختص السلطة التنظيمية بوضع الأنظمة واللوائح فيما يحقق المصلحة أو يرفع المفسدة في شؤون الدولة وفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية . . وتمارس اختصاصاتها وفقاً لهذا النص ونظامي مجلس الوزراء ومجلس الشورى .

المادة الثامنة والستون

ينشأ مجلس للشورى . . ويبين نظامه طريقة تكوينه . وكيفية ممارسته لاختصاصاته واختيار أعضائه .

وللملك حل مجلس الشورى وإعادة تكوينه .

المادة التاسعة والستون

للملك أن يدعو مجلس الشورى ومجلس الوزراء إلى اجتماع مشترك وله أن يدعو من يراه لحضور هذا الاجتماع لمناقشة ما يراه من أمور.

المادة السبعون

تصدر الأنظمة والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات ويتم تعديلها بموجب مراسيم ملكية.

المادة الحادية والسبعون

تنشر الأنظمة في الجريدة الرسمية وتكون نافذة المفعول من تاريخ نشرها مالم ينص على تاريخ آخر.

الباب السابع

الشؤون المالية

المادة الثانية والسبعون

أ ـ يبين النظام أحكام إيرادات الدولة وتسليمها إلى الخزانة العامة للدولة.

ب ـ يجري قيد الإيرادات وصرفها بموجب الأصول المقررة نظاماً.

المادة الثالثة والسبعون

لا يجوز الالتزام بدفع مال من الخزانة العامة إلا بمقتضى أحكام الميزانية فإن لم تتسع له بنود الميزانية وجب أن يكون بموجب مرسوم ملكي

المادة الرابعة والسبعون

لا يجوز بيع أموال الدولة أو إيجارها أو التصرف فيها إلا بموجب النظام.

المادة الخامسة والسبعون

تبين الأنظمة أحكام النقد والمصارف والمقاييس والمكاييل والموازين.

المادة السادسة والسبعون

يحدد النظام السنة المالية للدولة وتصدر الميزانية بموجب مرسوم ملكي وتشتمل على تقدير الإيرادات والمصروفات لتلك السنة وذلك قبل بدء السنة المالية بشهر على الأقل فإذا حالت أسباب اضطرارية دون صدورها وحلت السنة المالية الجديدة وجب السير على ميزانية السنة السابقة حتى صدور الميزانية الجديدة

المادة السابعة والسبعون

تعد الجهة المختصة الحساب الختامي للدولة عن العام المالي المنقضي وترفعه إلى رئيس مجلس الوزراء.

المادة الثامنة والسبعون

يجري على ميزانيات الأجهزة ذوات الشخصية المعنوية العامة وحساباتها الختامية ما يجري على ميزانية الدولة وحسابها الختامي من أحكام.

الباب الثامن

أجهزة الرقابة

المادة التاسعة والسبعون

تتم الرقابة اللاحقة على جميع إيرادات الدولة ومصروفاتها والرقابة على كافة أموال الدولة المنقولة والثابتة ويتم التأكد من حسن استعمال هذه الأموال والمحافظة عليها ورفع تقرير سنوي عن ذلك إلى رئيس مجلس الوزراء.. ويبين النظام جهاز الرقابة المختص بذلك وارتباطه واختصاصاته.

المادة الثمانون

تتم مراقبة الأجهزة الحكومية والتأكد من حسن الأداء الإداري وتطبيق الأنظمة. ويتم التحقيق في المخالفات المالية والإدارية ويرفع تقريرسنوي عن ذلك إلى رئيس مجلس الوزراء.

ويبين النظام الجهاز المختص بذلك وارتباطه واختصاصاته

الباب التاسع

أحكام عامة

المادة الحادية والثمانون

لا يخل تطبيق هذا النظام بما ارتبطت به المملكة العربية السعودية مع الدول والهيئات والمنظمات الدولية من معاهدات واتفاقيات.

المادة الثانية والثمانون

مع عدم الإخلال بما ورد في المادة السابعة من هذا النظام لا يجوز بأي حال من الأحوال تعطيل حكم من أحكام هذا النظام إلا أن يكون ذلك مؤقتاً في زمن الحرب أو في أثناء إعلان حالة الطوارىء.. وعلى الوجه المبين بالنظام.

المادة الثالثة والثمانون

لا يجري تعديل هذا النظام إلا بنفس الطريقة التي تم بها إصداره.

نظام مجلس الشورى

أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود أمراً ملكياً بنظام مجلس الشورى وفيما يلي نصه :

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم : أ/ ٩١

التاريخ ٢٧/ ٨/ ١٤١٢هـ

بعون الله تعالى

نحن فهد بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية . .

عملاً بقول الله تعالى «وشاورهم في الأمر» وقوله تعالى «وأمرهم شورى بينهم» واقتداء برسول الله ﷺ في مشاورة أصحابه وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

وبعد الاطلاع على نظام مجلس الشورى الصادر بالأمر الملكي في عام ١٣٤٧هـ .

أمرنا بما آت :

أولاً: إصدار نظام مجلس الشورى الصادر بالصيغة المرفقة بهذا .

ثانياً: يحل هذا النظام محل نظام مجلس الشورى الصادر في عام ١٣٤٧هـ ويتم ترتيب أوضاع هذا المجلس بأمر ملكي .

ثالثاً: يستمر العمل بكل الأنظمة والأوامر والقرارات المعمول بها عند نفاذ هذا النظام حتى تعدل بما يتفق معه .

رابعاً: يتم العمل بهذا النظام في مدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ نشره

خامساً: ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية .

بسم الله الرحمن الرحيم

نظام مجلس الشورى

المادة الأولى

عملاً بقول الله تعالى «فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين» وقوله سبحانه «والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون» واقتداء برسول الله ﷺ في مشاورة أصحابه وحث الأمة على التشاور .

ينشأ مجلس الشورى ويمارس المهام المنوطة به وفقاً لهذا النظام والنظام الأساسي للحكم ملتزماً بكتاب الله، وسنة رسوله ـ محافظاً على روابط الأخوة والتعاون على البر والتقوى.

المادة الثانية

يقوم مجلس الشورى على الاعتصام بحبل الله والالتزام بمصادر التشريع الإسلامي ويحرص أعضاء المجلس على خدمة الصالح العام والحفاظ على وحدة الجماعة وكيان الدولة ومصالح الأمة.

المادة الثالثة

يتكون مجلس الشورى من رئيس وستين عضواً يختارهم الملك من أهل العلم والخبرة والاختصاص وتحدد حقوق الأعضاء وواجباتهم وكافة شئونهم بأمر ملكي.

المادة الرابعة

يشترط في عضو مجلس الشورى ما يلي:

أ ـ أن يكون سعودي الجنسية بالأصل والمنشأ.

ب ـ أن يكون من المشهود لهم بالصلاح والكفاية.

ج ـ ألا يقل عمره عن ثلاثين سنة.

المادة الخامسة

لعضو مجلس الشورى أن يقدم طلب إعفائه من عضوية المجلس إلى رئيس المجلس وعلى الرئيس أن يعرض ذلك على الملك.

المادة السادسة

إذا أخل عضو مجلس الشورى بواجبات عمله يتم التحقيق معه ومحاكمته وفق قواعد وإجراءات تصدر بأمر ملكي.

المادة السابعة

إذ خلا محل أحد أعضاء مجلس الشورى لأي سبب يختار الملك من يحل محله ويصدر بذلك أمر ملكي.

المادة الثامنة

لا يجوز لعضو مجلس الشورى أن يستغل هذه العضوية لمصلحته.

المادة التاسعة

لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشورى وأي وظيفة حكومية أو إدارة أي شركة إلا إذا رأى الملك أن هناك حاجة إلى ذلك.

المادة العاشرة

يعين رئيس مجلس الشورى نائبه والأمين العام للمجلس ويعفون بأوامر ملكية وتحدد مراتبهم وحقوقهم وواجباتهم وكافة شئونهم بأمر ملكي.

المادة الحادية عشرة

يؤدي رئيس مجلس الشورى وأعضاء المجلس والأمين العام قبل أن يباشروا أعمالهم في المجلس أمام الملك القسم التالي:

أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً لديني ثم لمليكي وبلادي وألا أبوح بسر من أسرار الدولة وأن أحافظ على مصالحها وأنظمتها وأن أؤدي أعمالي بالصدق والأمانة والاخلاص والعدل.

المادة الثانية عشرة

مقر مجلس الشورى هو مدينة الرياض ويجوز اجتماع المجلس في جهة أخرى داخل المملكة إذا رأى الملك ذلك.

المادة الثالثة عشرة

مدة مجلس الشورى أربع سنوات هجرية تبدأ من التاريخ المحدد في الأمر الملكي الصادر بتكوينه ويتم تكوين المجلس الجديد قبل انتهاء مدة سلفه بشهرين على الأقل وفي حالة انتهاء المدة قبل تكوين المجلس الجديد يستمر المجلس السابق في أداء عمله حتى يتم تكوين المجلس الجديد ويراعى عند تكوين المجلس اختيار أعضاء جدد لا يقل عددهم عن نصف عدد أعضاء المجلس

المادة الرابعة عشرة

يلقي الملك أو من ينيبه في مجلس الشورى كل سنة خطاباً ملكياً يتضمن سياسة الدولة الداخلية والخارجية.

المادة الخامسة عشرة

يبدي مجلس الشورى الرأي في السياسات العامة للدولة التي تحال إليه من رئيس مجلس الشورى وله على وجه الخصوص ما يلي:

أ ـ من خطة التنمية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وأبداء الرأي بحوها.

ب ـ دارسة الأنظمة واللوائح والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات واقتراح ما يراه بشأنها.

ح ـ تفسير الأنظمة.

د ـ مناقشة التقارير السنوية التي تقدمها الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى واقتراح ما يراه حيالها.

المادة السادسة عشرة

لا يكون اجتماع مجلس الشورى نظامياً إلا إذا حضر الاجتماع ثلثا أعضائه على الأقل بمن فيهم الرئيس أو من ينوب عنه ولا تكون القرارات نظامية إلا إذا وافقت عليها أغلبية المجلس.

المادة السابعة عشرة

ترفع قرارات مجلس الشورى إلى رئيس مجلس الوزراء ويحيلها إلى مجلس الوزراء للنظر فيها فإن اتفقت وجهات نظر المجلسين صدرت بعد موافقة الملك عليها وأن تباينت وجهات النظر فللملك إقرار ما يراه.

المادة الثامنة عشرة

تصدر الأنظمة والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات وتعدل بموجب مراسيم ملكية بعد دراستها من مجلس الشورى.

المادة التاسعة عشرة

يكون مجلس الشورى من بين أعضائه اللجان المتخصصة اللازمة لممارسة اختصاصاته وله أن يؤلف لجاناً خاصة من أعضائه لبحث أي مسألة مدرجة بجدول أعماله.

المادة العشرون

للجان مجلس الشورى أن تستعين بمن تراه من غير أعضاء المجلس بعد موافقة رئيس المجلس.

المادة الحادية والعشرون

يكون لمجلس الشورى هيئة عامة تكون من رئيس المجلس ونائبه ورؤساء لجان المجلس المتخصصة.

المادة الثانية والعشرون

على رئيس مجلس الشورى أن يرفع لرئيس مجلس الوزراء بطلب حضور أي مسئول حكومي جلسات مجلس الشورى إذا كان المجلس يناقش أموراً تتعلق باختصاصاته وله الحق في النقاش دون أن يكون له حق التصويت.

المادة الثالثة والعشرون

لكل عشرة أعضاء في مجلس الشورى حق اقتراح مشروع نظام جديد أو تعديل نظام نافذ وعرضه على رئيس مجلس الشورى وعلى رئيس المجلس رفع الاقتراح إلى الملك.

المادة الرابعة والعشرون

على رئيس مجلس الشورى أن يرفع لرئيس مجلس الوزراء طلب تزويد المجلس بما لدى الأجهزة الحكومية من وثائق وبيانات يرى المجلس أنها ضرورية لتسهيل سير أعماله.

المادة الخامسة والعشرون

يرفع رئيس مجلس الشورى تقريراً سنوياً إلى الملك عما قام به المجلس من أعمال وفقاً لما تبينه اللائحة الداخلية للمجلس.

المادة السادسة والعشرون

تسري أنظمة الخدمة المدنية على موظفي أجهزة المجلس مالم تقض اللائحة الداخلية بغير ذلك.

المادة السابعة والعشرون

يكون لمجلس الشورى ميزانية خاصة تعتمد من الملك ويتم الصرف منها وفق قواعد تصدر بأمر ملكي.

المادة الثامنة والعشرون

يتم تنظيم الشئون المالية بمجلس الشورى والرقابة المالية والحساب الختامي وفق قواعد خاصة تصدر بأمر ملكي.

المادة التاسعة والعشرون

تنظم اللائحة الداخلية لمجلس الشورى اختصاصات رئيس مجلس الشورى ونائبه والأمين العام للمجلس وأجهزة المجلس وكيفية إدارة جلساته وسير أعماله وأعمال لجانه وأسلوب التصويت كما تنظم قواعد المناقشة وأصول الرد وغير ذلك من الأمور التي من شأنها توفير الضبط والانضباط داخل المجلس بحيث يمارس اختصاصاته لما فيه خير المملكة وصلاح شعبها وتصدر هذه اللائحة بأمر ملكي.

المادة الثلاثون

لا يجري تعديل هذا النظام إلا بالطريقة التي تم بها إصداره.